Distr.: General 17 April 2015 Arabic

Original: English



مجلس الأمن السنة السبعون

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون

البندان ٦٨ (ج) و ١٠٧ من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان

والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مذكرتان شفويتان متطابقتان مؤرختان ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥ موجهتان إلى الأمين العام وإلى رئيسة مجلس الأمن من البعثة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة

ترجو البعثة الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية لدى الأمم المتحدة ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ٦٨ (ج) و ١٠٧ من حدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن (انظر المرفق).



مرفق المذكرتين الشفويتين المتطابقتين المؤرختين ١٤ نيسان/أبريل ١٠٠٥ الموجهتين إلى الأمين العام وإلى رئيسة مجلس الأمن من البعثة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

ما زالت الأوضاع الأمنية والسياسية والإنسانية في سوريا في تدهور مستمر نتيجة للممارسات الهمجية التي يرتكبها النظام السوري بشكل يومي بحق شعبه وانتهاكاته السافرة والمتكررة لقواعد القانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن سوريا اليوم في طريقها لأن تصبح "دولة فاشلة" نتيجة لممارسات النظام السوري وبما يهدد أمن واستقرار المنطقة والعالم بأسره. لقد أفضت تلك الممارسات الى خلق بيئة خصبة لتفشي ظاهرة الإرهاب واستعار نيران التطرف والطائفية. واليوم، تعمد البعثة الدائمة لسوريا لدى الأمم المتحدة إلى استغلال هذا الواقع السوري المرير لتبرير الممارسات غير القانونية لنظامها ضد شعبه والاستمرار في إنكار تطلعاته المشروعة، بل وتستمر البعثة الدائمة لسوريا في بث الادعاءات الباطلة اتحاه الدول الداعمة لإيجاد حل سياسي للتراع في سوريا والتي تعمل على رفع المعاناة الإنسانية عن الملايين من الأشقاء السوريين.

يجب أن يطلع المجتمع الدولي على حقيقة ما يتعرض إليه الشعب السوري بكافة أطيافه ومكوناته من انتهاكات ممنهجة من قبل النظام السوري الذي يستمر في مهاجمة المدنيين بالبراميل المتفجرة كما أوردت تقارير الأمم المتحدة، ناهيك عن محاصرته للمدنيين ومنع دخول المساعدة الإنسانية والطبية لهم كعقاب جماعي.

يجب أن يتعامل المجتمع الدولي بحزم مع النظام السوري لوقف كافة تلك الانتهاكات واحترام قرارات محلس الأمن ذات الصلة بما فيها القرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥) و ٢٠١٤) و ٢٠١٤) و ٢٠١٤) و ٢٠١٤) و ٢٠١٥) و ٢٠١٤) و ٢٠١٩) و ١٨٩/٦٩ والقانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان.

(توقيع) دينا قعوار المثلة الدائمة

15-06116 2/2